

تقرير المجلس حول احتجاجات الحسيمة

كرونةولوجيا الوقائع: أكتوبر 2016-أكتوبر

2017

تقديم:

تحاول هذه الكرونولوجيا، رصد الأحداث المهمة وفق تسلسلها، سواء من الناحية الزمنية أو على مستوى انتشارها المجالي بإقليم الحسيمة. والغاية من ذلك توثيق هذه الأحداث، باعتبارها مرجعا لفهم التحولات والمنعطفات التي مرت منها الاحتجاجات، وما ترتب عنها من نتائج على المستوى القضائي والمشهد الحقوقي.

كما تهدف هذه الكرونولوجيا إلى تقديم المعطيات والمعلومات المحصل عليها من مختلف الفاعلين، المؤسساتيين وغير المؤسساتيين، والتي تم رصد معظمها خلال الأحداث. كما تم تدقيق عدد من المعطيات واستكمال تفاصيلها بعد لقاءات مع عائلات المعتقلين على خلفية الاحتجاجات وجلسات استماع مع بعض أفراد القوات العمومية ومتابعة الفيديوهات المنشورة على اليوتيوب.

وتسائل هذه الاحتجاجات، في أنماطها المختلفة (مسيرات نساء، طققة الأواني، مسيرات باللباس الأسود وغيرها...)، التعابير العمومية الجديدة الناشئة، والتي تغير ملامح الحريات العامة المعروفة، في تعاطيها مع مطالب اجتماعية، اقتصادية وثقافية وسياسية، وحتى هوياتية ممتدة على الزمن (أكتوبر 2016- أكتوبر 2017)، وعلى مجال إقليم بكامله.

وتجدر الإشارة إلى أننا لم نذكر المسيرات أو الاحتجاجات المساندة للاحتجاجات الحسبية في مناطق مجاورة للإقليم أو في مدن أخرى أو حتى خارج المملكة، فهذا ربما سيثير اهتمام الباحثين في القضايا المتعلقة بالبحث في الأنتروبولوجيا أو السوسولوجيا السياسية أو المسائل ذات الصلة بالقضايا الجيو-استراتيجية.

بدأت احتجاجات الحسبية، بشكل غير مباشر، بتاريخ 28 أكتوبر 2016: بعد إيقاف السيد محسن فكري، ومصادرة سمك ابو سيف (Espadon) كان بحوزته. من قبل اللجنة المكونة من مندوب الصيد البحري والطبيب البيطري وممثل السلطة المحلية. وبأبت محاولات استرجاعه لضاعته بالفشل، عندما أقيمت البضاعة في حاوية شاحنة للأزبال. صعد السيد محسن فكري، رفقة أصدقائه، إلى الحاوية لاسترجاع البضاعة. تشغيل طاحونة حاوية الشاحنة¹. وأدى ذلك إلى انزلاق السيد محسن فكري، الذي لم يتمكن من الخروج والقفز منها مثل باقي الأشخاص الثلاثة. حيث علق بداخلها ولقي مصرعه في حينه "مضغوطاً" بين دواليب آلة عصر النفايات². بعد هذا الحادث مباشرة، تجمع عدد من المواطنين، وحولوا التجمع إلى وقفة احتجاجية. حضر على إثرها السيد عامل إقليم الحسبية والسيد نائب الوكيل العام للملك.

وفيا يلي تسلسل الوقائع حسب، تواريخ حدوثها:

- (1) 28 أكتوبر 2016: بعد هذا الحادث مباشرة، تجمع عدد من المواطنين، وحولوا التجمع إلى وقفة احتجاجية. حضر على إثرها السيد عامل إقليم الحسبية والسيد نائب الوكيل العام للملك إلى عين المكان؛
- (2) 29 أكتوبر 2016: نظمت وقفة احتجاجية أمام مقر مفوضية الأمن بالحسبية دعت لها مجموعة من الشباب الذين كانوا حاضرين أثناء حادثة وفاة السيد محسن فكري، رفعت خلالها شعارات تطالب بفتح تحقيق ومحكمة المسؤولين؛

1. وسحب مقبض آلة الضغط، ولا يمكن الجزم بأن ذلك كان مقصوداً. من طرف أحد أصدقائه الذين كانوا معه
2. تصريح السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان بتاريخ 6 يوليوز 2016 أثناء اللقاء التواصلي مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان
- تسجيلات الكاميرات المثبتة بالمكان والتي اعتمدها الأبحاث والتحقيقات والمحكمة الجنائية في مرحلتها الابتدائية).

- (3) 30 أكتوبر 2016: خلال تشييع جنازة المرحوم محسن فكري، رفعت شعارات تندد بالحادث الذي أدى إلى وفاته، وشعارات أخرى تؤكد على مطلب فتح التحقيق ومحاسبة كل من تبين تورطه فيها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛
- (4) 01 نونبر 2016: رجحت النيابة العامة، من خلال دراستها لتفاصيل الأحداث، كون الأفعال المرتكبة تكتسي طابع القتل غير العمد. وتم تقديم المتابعين والمعنيين المفترضين بهذه الحادثة؛
- (5) 04 نونبر 2016: تشكيل "اللجنة المؤقتة للحراك الشعبي بالريف"، أسندت لها مهمة متابعة الحادثة، لمعرفة الأسباب والحيثيات الكاملة ومحاسبة المسؤولين على ذلك؛
- (6) 10 نونبر 2016: تنظيم لقاءات من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع بعض الفاعلين والمتدخلين، حول الاشكاليات المرتبطة بتنظيم مهنة الصيد البحري؛
- (7) 11 نونبر 2016: جابت مسيرة الشوارع الرئيسية بمدينة الحسيمة، حاملة لافتات تطالب "بفك الحصار عن المنطقة" ومطالبة بفتح تحقيق حول الحروقات التي يعرفها ميناء الحسيمة. كما توقفت هذه المسيرة أمام كل من المحكمة الابتدائية ومقر مفوضية الشرطة وعادت الى نقطة انطلاقها بساحة محمد السادس؛
- (8) 10 دجنبر 2016: نظمت وقفة احتجاجية بساحة محمد السادس انطلاقا من الساعة الخامسة مساء (17h:00)، تحولت إلى مسيرة جابت أهم شوارع مدينة الحسيمة. وعادت لنقطة الانطلاق حيث تناول الكلمة عدد من المشاركين. وانتهت عند الساعة الحادية عشر ليلا (11h:00). وقد عرفت مشاركة متظاهرين قادمين من إقليم الناظور والدريوش، وإيمزورن وبوكيدارن واجدير وبنو بوعياش؛
- (9) 17 دجنبر 2016: تجمع عدد من المشاركين للتظاهر بساحة محمد السادس من أجل تقديم مقترحات مطلبية؛
- (10) 04 يناير 2017 مساء: اعتصم المحتجون بساحة محمد السادس بالحسيمة وحاولوا نصب مجموعة من الخيام. وبعد توجيه الإنذار، من طرف عميد الشرطة، مرتديا زيه النظامي وحاملا للشارة القانونية، بدأ المتجمعون في الانصراف بعد الإنذار الثالث، وقد تفرقوا بدون استعمال للقوة ضدهم وغادروا المكان؛

- (11) 05 فبراير 2017: حاولت مجموعة من الأشخاص تنظيم تجمعات بساحة كلابونيطة والساحات المجاورة بوسط الحسيمة، وبعد دعوة عميد الشرطة لإخلاء الفضاء العام، تم تسجيل رشق بالحجارة وعرفت الأحداث إصابات؛
- (12) 06 فبراير 2017: عرفت بلدة بوكيدارن وإمزورن مواجهات بين المحتجين والقوات العمومية، استمرت لوقت متأخر من صباح يوم الموالي، حيث تم اعتقال شخصين وتقديمهما للسلطات القضائية. وأصيب خلالها حوالي أربعة وخمسون (54) عنصرا من مختلف التشكيلات الأمنية، وسجلت خسائر مادية تهم 33 سيارة مصلحة³؛
- (13) 03 مارس 2017: جابت مسيرة أهم شوارع الحسيمة. واختتمت بساحة كلابونيطة بالإعلان عن الملف المطلي الذي عرف تطورا عن المطالب السابقة؛
- (14) 03 مارس 2017: تبادل العنف بين جمهور الفريق المحلي شباب الريف الحسيبي ونادي الوداد البيضاوي، وتم تبادل الرشق بالحجارة واعتراض سبيل المارة وتخريب بعض ممتلكات بعد مباراة كرة القدم (بملعب ميمون العرسي الذي يوجد وسط مدينة الحسيمة). وتعرض تسعة وستون (69) شخصا لإصابات جسدية من بينهم 15 موظف شرطة، بالإضافة إلى الأضرار المادية التي همت خمس (5) حافلات وعشر (10) سيارات خاصة وسيارتين تابعتين لقوات العمومية⁴؛
- (15) 08 مارس 2017: نظمت مسيرة نسائية بمدينة الحسيمة مرت بأهم شوارعها، رفعت خلالها شعارات تؤكد نفس النقط الواردة في الملف المطلي؛
- (16) 26 مارس 2017 (حريق أمزورن): نظم تلاميذ وتلميذات بعض مدارس كل من أمزورن وبنو بوغياش و"بوكيدارن" حوالي الساعة الحادية عشر صباحا (11h00) مسيرة في اتجاه الحسيمة، إلا أنه تم اعتراضها من طرف القوات العمومية. حينها رجع التلاميذ في اتجاه إمزورن وبنو بوغياش وفتحوا حلقة نقاش. ونشبت بعد ذلك، بمنطقة "بوسلامة"، مواجهة عنيفة بين مجموعة من التلاميذ وأفراد القوات العمومية؛

3. حسب تقرير وزير العدل والحريات معطيات تهم إقليم الحسيمة

4. حسب تقرير السيد وزير العدل والحريات

17) وفي نفس اليوم، وحوالي الساعة الرابعة مساءً، أضرمت النيران، في إحدى حافلات القوات العمومية التي كانت متواجدة بمدخل إقامة عناصر الأمن الوطني، من طرف بعض المشاركين الملمئين. كما تم رشق الحافلة والإقامة السكنية بالزجاجات الحارقة. ثم انتقلت مجموعة الملمئين إلى الإقامة التي كانت تأوي بعض أفراد الأمن الوافدين على الحسبية، وقامت بإضرام النار فيه ومحاصرة عناصر الأمن المتواجدة بداخله، وقد اضطر بعضهم إلى القفز من أسطح البناية، مما أسفر عن إصابات متفاوتة الخطورة وحروق بليغة. وانتقلت المواجحات ليلاً لإمزورن واستمرت حتى صباح يوم 27 مارس 2017⁵. (انظر الملحق إفادة حول إضرام النار).

18) 28 مارس 2017: إعفاء عدد من المسؤولين من بينهم عامل إقليم الحسبية ومناديب وزارات التجهيز والصحة والصيد البحري ومدير المستشفى الإقليمي بالحسبية؛

19) 3 أبريل 2017: إعفاء باشوات الجماعات الحضرية والجماعات القروية، وممثلي السلطات المحلية ببعض الجماعات الترابية؛
20) 9 أبريل 2017: تجمع عدد من المحتجين ابتداء من الساعة الخامسة مساءً (17h00) بساحة محمد السادس، بالإضافة على مشاركين من المناطق المجاورة (أجدير، بوكيدارن، إيمزرن). وقد جابوا أهم شوارع مدينة الحسبية وانتهت التظاهرة على الساعة التاسعة ليلاً (21h00):

21) 26 أبريل 2017: قضت الغرفة الجنائية الابتدائية، بمحكمة الاستئناف بالحسبية، بالسجن النافذ (8) ثمانية أشهر في حق المتهمين في حادث وفاة السيد "محسن فكري" ويتعلق الأمر بكل من مندوب الصيد البحري والطبيب البيطري ورئيس مصلحة الصيد البحري بمندوبية الصيد البحري وخليفة قائد باشوية الحسبية. كما أدانت المحكمة، بخمسة أشهر حبساً نافذة وغرامة ثلاث وثلاثين ألف درهم، الشخص الذي شغل، بشكل غير مقصود، مقبض آلة الضغط وحارس قوارب الصيد. وقضت المحكمة كذلك بتعويض مادي تؤديه كل من شركة التأمين وشركة النظافة قدره حوالي 166.000 ألف درهم لفائدة ورثة ضحية الحادث، السيد محسن فكري؛

5. تسجيلات فيديو

- (22) 06 ماي 2017: الطرق على الأواني المنزلية من فوق السطوح وشرفات منازل، على الساعة الثامنة مساءً وبعد صلاة المغرب خلال رمضان؛
- (23) تجمع عدد من المحتجين ببعض الشوارع الرئيسية باستخدام نفس الشكل الاحتجاجي، ولم يعرف أي تدخل للقوات العمومية؛
- (24) 18 ماي 2017: تنظيم مسيرة احتجاجية مرفوقة بإضراب عام محلي كرد فعل، حسب ما تم تداوله، على ما ورد من تصريحات أحزاب الأغلبية الحكومية، التي اتهمت المحتجين "بالانفصال وخدمة الأجندة الأجنبية والمس بثوابت الأمة"؛
- (25) 20 ماي 2016: أعلنت وزارة الداخلية تخصيصها حوالي 200 وظيفة لإقليم الحسيمة؛
- (26) 21 ماي 2017: زار وفد وزارتي، يرأسه السيد وزير الداخلية، ويتكون من وزراء الفلاحة والصيد البحري والتجهيز والنقل واللوجستيك والماء ووزير الصحة والتربية الوطنية والتكوين المهني والثقافة والاتصال والمدير العام للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، من أجل الوقوف على مدى تقدم الأشغال والمشاريع المتعلقة بالتنمية المحلية، خاصة تلك المبرمجة في مشروع "الحسيمة منارة المتوسط"؛
- (27) 23 ماي 2017: حاصر محتجون بمنطقة إسكان مروحية بها عدد من الوزراء والمسؤولين ورشقوها بالحجارة وهددوا "بإضرام النار". ولم يسمح للمروحية بالتحليق إلا بعد ساعات؛
- (28) 26 ماي 2017: توجه السيد ناصر الزفرافي لمسجد محمد الخامس وقام بمقاطعة الإمام، خلال خطبة الجمعة، وتم منع المصلين من تأدية صلاة الجمعة؛
- (29) وفي نفس اليوم، أعلن الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف⁶ في بلاغه، قراره بإيقاف السيد ناصر الزفرافي من أجل عرقلة حرية العبادة وسير خطبة الجمعة؛

30 بعد حادث المسجد، وحوالي الساعة الثالثة بعد الزوال (15h00)، حاولت تشكيلة من رجال الأمن اعتقال المعني بالأمر من بيت عائلته، غير أن بعض الأشخاص تصدوا لرجال الأمن وعناصر القوات العمومية ورشقهم بالحجارة قبل أن يتم تفريقهم من طرف القوات العمومية⁷؛

- وأمام مقر سكناه، منع مجموعة من المحتجين رجال الأمن من الاقتراب من منزله. ومن فوق سطح منزله، بمعية مرافقيه، بدأ يخاطب الناس المتجمهرين. ونعت القوات العمومية ب "الأجهزة القمعية"، مطالباً إياهم بالتراجع والانصراف عن المكان. وبدأ يردد "يسأل الله تعالى الشهادة"، وبدأ المتظاهرون يصيحون "الله أكبر". وحسب التسجيلات فإن عددا كبيرا منهم كانوا يحملون أدوات وأسلحة ظاهرة متمثلة في حجارة وعصي؛
- وبدأ رشق القوات العمومية بالحجارة من فوق السطوح. وقد خلفت هذه المواجهات إصابات عديدة بما فيهم أفراد القوات العمومية، بالإضافة إلى تخريب وإتلاف مجموعة من السيارات التابعة للدولة؛
- واختفى السيد ناصر الزفزافي ورفاقه من فوق السطح، (حسب تسجيل الفيديو)⁸؛

31 26 ماي 2017: إصدار السلطات الأمنية بإقليم الحسيمة لمذكرة اعتقال في حق 57 شخصا من بينهم السيد ناصر الزفزافي⁹؛

32 27 ماي 2017: تنظيم مسيرة من طرف مجموعة من المحتجين، من حي سيدي عابد في اتجاه ساحة محمد السادس بالحسيمة تحولت إلى رشق بالحجارة؛

33 27 ماي 2017: تنظيم وقفة احتجاجية ومسيرة يامزورن تحولت إلى رشق بالحجارة وإضرار النار بسيارات القوات العمومية؛

7. تسجيل الفيديو

8. فيديو

9. عدد من المنابر الإعلامية

34) تم الإعلان من طرف الوكيل العام بالحسبية¹⁰ عن اعتقال 20 شخص " للاشتباه في ارتكابهم جنایات وجنح تمس بالسلامة الداخلية للدولة ... "؛

35) 28 ماي 2017: تنظيم وقفة احتجاجية ومسيرة إمامزورن عرفت أحداث عنف ومحاولة إضرام النار بسيارات القوات العمومية؛

36) أعلن الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف، في تصريح تلفزي، أن النيابة العامة تلقت تقريراً من الشرطة القضائية ورد فيه "أن الاحداث التي وقعت في مدينتي امزورن وبنى بوعياش يوم 26 مارس 2017 نتج عنها إضرام النار في إقامة مخصصة للقوات العمومية وإحراق ناقلات وإلحاق خسائر مادية بمنقول الغير وكسر وتعييب أشياء مخصصة للمنفعة العامة والاعتداء على موظفين عموميين إضافة لأفعال أخرى"؛

37) أعلن وكيل العام إيقاف شخصين آخرين؛

38) 29 ماي 2017: أعلن وكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالحسبية¹¹ عن إيقاف السيد ناصر الزفزافي وأشخاص آخرين؛

39) 01 يونيو 2017: تنظيم وقفة احتجاجية ومسيرة في إمامزورن تحولت إلى أحداث عنف ورشق بالحجارة وإلحاق خسائر بسيارات القوات العمومية؛

40) 02 يونيو 2017: تنظيم وقفة احتجاجية ومسيرة إمامزورن تحولت إلى أحداث عنف ورشق القوات العمومية بالحجارة؛

41) 04 يونيو 2017: نظمت مسيرتين، واللتين حسب شعارتها ضد مدهامات المنازل، واحدة نهاراً، شاركت فيها نساء من مختلف الفئات العمرية مرتديات لباساً أسوداً، مطالبات "بوقف مدهامات المنازل"، والثانية ليلاً: التي تمت ليلة السبت

10. بلاغ الوكيل العام للملك
11. بلاغ الوكيل العام للملك

03 يونيو 2017 و"داعية الى احترام حرمة البيوت"، وإطلاق سراح المعتقلين وتحقيق الملف المطلي. ودامت مدة المسيرة السلمية ساعتين من الزمن، حيث جابت أهم شوارع إيمزورن؛

(42) 07 يونيو 2017: تنظيم وقفة احتجاجية ومسيرة إيمزورن تحولت إلى أحداث عنف ورشق بالحجارة؛

(43) 08 يونيو 2017: حوالي الساعة السادسة مساء نظم بعض الشباب، ضمنهم نساء وأطفال، وقفة احتجاجية بحبي سيدي عابد، وقد تم فضها حسب القوانين ذات الصلة. وترتبت عنها إصابات في صفوف الطرفين بسبب الترشق بالحجارة؛

(44) 08 يونيو 2017: على الساعة العاشرة والنصف ليلا نظم المحتجون وقفة تطالب بإطلاق سراح المعتقلين، وانتهت بأداء " قسم الحراك"؛

(45) 08 يونيو 2017: نظم المحتجون ببلدة بوكيدارن وقفة احتجاجية، قبل أن تتحول إلى مسيرة، طافت الشوارع الرئيسية. ولم يشاهد أو يسجل حضور أي من أفراد القوات العمومية؛

(46) 09 يونيو 2017: تحولت الوقفة الاحتجاجية التي نظمت في العاشرة ليلا، بمنطقة "آيت موسى وعمار، إلى مواجهات بين القوات العمومية والمحتجين. واستمرت إلى حدود صباح يوم السبت 10 يونيو 2017، حيث أسفرت عن إصابات في صفوف أفراد القوات العمومية الذين بلغ عددهم حوالي 45 فرادا حسب السيد مندوب الصحة؛

(47) 09 يونيو 2017: حسب معلومات متعددة، نظمت ببلدة تماسينت وقات احتجاجية بعد صلاة التراويح وكانت هناك محاولة التوجه سيرا نحو إيمزورن، إلا أنه تم توقيفها من طرف القوات العمومية عند دوار أزغابن، عبر إنذار المحتجين من طرف المسؤول الأمني عبر مكبر الصوت. وتراجع المشاركون عن الاستمرار في المسيرة؛

(48) 12 يونيو 2017: زيارة ثانية لوفد وزاري يتكون من وزراء الداخلية والتجهيز والنقل واللوجستيك وكتابة الدولة لدى الوزارة نفسها، والمدير العام للماء والكهرباء من أجل تتبع انجاز مجموعة من المشاريع وخصوصا مشروع سد غيس ومشروع تحلية مياه البحر؛

- (49) حوالي الحادية عشرة ليلا : نظمت وقفة احتجاجية بحى المدارس، والتي رددت شعارات بما فيها "مبغيناش الانفصال بغينا المطالب" وكذلك شعارات منددة بالفساد والرشوة والمطالبة برفع العسكرة. انتهت الوقفة بتريد قسم الحراك؛
- (50) ليلة 14 يونيو: حوالي الحادية عشرة ليلا، نظمت وسط المدينة وقفة احتجاجية، تم تطويقها من طرف القوات العمومية. مما جعل بعض المحتجين يجتمعون قرب الشارع الذي يشهد الاحتجاج. وعند الساعة (الحادية عشرة والنصف)، وكالعادة ردد المتظاهرون قسم الحراك وتفرقوا دون تدخل، بعد الإنذار الذي وجهته القوات العمومية للمحتجين من أجل فض التجمهر؛
- (51) ليلة 15 يونيو 2017: حوالي الحادية عشر ليلا بحى وزان، تحولت الوقفة الاحتجاجية إلى مناوشات بين المحتجين والقوات العمومية؛
- (52) 15 يونيو 2017: جابت عدة احتجاجات أزقة وأحياء سيدي عابد وحى باربو، حيث عرفت الرشق بالحجارة، مما تسبب في إصابات متعددة؛
- (53) 16 يونيو 2017: نظمت عدة تجمهرات بأحياء المنزه، مرموشة، أفزاز، ميرادور، موربيخو، شارع وزان وسيدي عابد تخللتها أعمال عنف؛
- (54) 17 يونيو 2017: تجمهر عدد من المحتجين في شارع بئر انزان وشارع تونس، وتخلل التجمهر أحداث عنف؛
- (55) 18 يونيو 2017: تجمهر عدد من المحتجين بالمنحدر المطل على حي كلابونيطا. وعرف التجمع رشقا بالحجارة؛
- (56) 25 يونيو 2017: صدور أمر ملكي بتعيين لجنة للقيام بتفتيش وتقييم سير المشاريع التنموية بالمنطقة وإعداد تقارير مفصلة حولها، وكذا بافتتاح مالي حول مشروع "الحسبية منارة المتوسط" من طرف المفتشية العامة للمالية؛
- (57) 26 يونيو 2017: تجمهر عدد من المحتجين، بمناطق متفرقة بمدينة الحسبية، وعرفت هذه التجمهرات أحداث عنف نتجت عنها إصابات مختلفة؛

58) 26 يونيو 2017: عرفت منطقة أجدير مواجهات وتبادل الرشق الكثيف بالحجارة بين القوات العمومية والمحتجين، واستمرت الأحداث ساعات؛

59) 26 يونيو 2017: حاولت مجموعة من المتجهرين تنظيم مسيرة انطلاقا من إمزورن في اتجاه مدينة الحسبية. وعرفت المحاولات أحداث عنف ورشقا بالحجارة؛

60) 27 يونيو 2017: تجمهر عدد من المحتجين بمدينة إمزورن، وما لبث أن تحول التجمهر إلى أحداث عنف ورشق بالحجارة؛

61) 28 يونيو 2017: تجمهرت مجموعة من المحتجين بمدينة إمزورن. وتحول التجمهر إلى أحداث عنف ورشق بالحجارة؛

62) 03 يوليوز 2017: تجمهر بعض المحتجين بمدينة إمزورن. وتحول التجمهر إلى أحداث عنف ورشق بالحجارة؛

63) 04 يوليوز 2017 : عرف شاطئ كبادو وحديقة 03 مارس، بمدينة الحسبية، أحداث عنف خلال الوقفات الاحتجاجية؛

64) 06 يوليوز 2017: نظمت الحكومة تحت إشراف وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان لقاء مع المجتمع المدني لتقديم المعطيات وتبادل وجهات النظر حول المشاريع التنموية بالمنطقة من طرف فاعلين مؤسساتيين: ممثلي وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الفلاحة والصيد البحري ووزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء. وشارك في اللقاء ممثل عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛

65) 07 يوليوز 2017: عرف كل من شارع محمد السادس وشارع عبد الكريم الخطابي وحديقة 03 مارس، بمدينة الحسبية، وقفات احتجاجية تخللتها أحداث عنف؛

66) 08 يوليوز 2017: حاولت مجموعة من الأشخاص تنظيم وقفة احتجاجية بمدينة إمزورن، تحولت إلى مواجهة ورشق بالحجارة؛

- (67) 20 يوليو 2017: شهدت مدينة الحسيمة العديد من الاحتجاجات. وأكدت الإفادات أن أغلب أحياء المدينة عرف تجمع عدد من المحتجين. وتخلل هذه التجمعات أعمال عنف حادة، ولعل أهمها:
- (68) قرب مستشفى محمد الخامس: لجأ المحتجون إلى قطع الطرق بواسطة أحجار كبيرة وعدد من المتاريس والعجلات المطاطية؛
- (69) حي بوجيبار: قام المحتجون بقطع الطريق ومحاصرة سيارات القوات العمومية وتم الرشق بالحجارة بشكل مكثف؛
- (70) بجي أفرار: تميزت المسيرة بتواجد النساء بالصفوف الامامية وبعد تراجعهن تم استعمال الحجارة والمقالع من طرف ملثمين، وتم استعمال الغازات المسيلة للدموع؛
- (71) سجلت بجي "ظهار مسعود" حوالي الساعة مساءً وفتات احتجاجية تحولت إلى أحداث عنف، بعد إيقاف بعض المحتجين. وهناك علق السيارة التي كانت تقل الموقوفين فوق ركاب من التراب. وتم تسجيل إضرار النار ووضع متاريس وحواجز على الطريق. وحاصر المحتجون سيارة الشرطة وهاجموا من كان بداخلها؛
- (72) تداولت معلومات بخصوص إصابة السيد عماد لعنابي ونقله للمستشفى (انظر الملحق رقم 01 الخاص بظروف وملابس ذلك)؛
- (73) 21 يوليو 2017: اعتصمت مجموعة من المحتجين بمدينة إمزورن، حيث تحول الاعتصام إلى الرشق بالحجارة والحاق خسائر مادية بسيارات القوات العمومية؛
- (74) وفي نفس التاريخ أصدرت عمالة إقليم الحسيمة بلاغا صحفيا أشارت فيه إلى أن الإصابات البشرية المسجلة، نتيجة لتداعيات أحداث 20 يوليو 2017، تمثلت في إصابة اثنين وسبعين (72) عنصرا من عناصر القوة العمومية وإحدى عشر (11) مدنيا¹²؛

12. بلاغ عمالة إقليم الحسيمة

- (75) 29 يوليوز 2017: صدور عفو ملكي بمناسبة الذكرى الثامنة عشر لعيد العرش لفائدة خمسة وثلاثين (35) معتقلا وأربعة عشر (14) حدثا¹³ من المحتجين المعتقلين؛
- (76) 01 غشت 2017: اعتصمت مجموعة من الأشخاص بمدينة إمزورن، حيث عرف الاعتصام الرشق بالحجارة وإلحاق خسائر مادية بسيارات القوات العمومية؛
- (77) 06 غشت 2017: اعتصمت مجموعة من المحتجين بمدينة إمزورن، حيث عرف الاعتصام الرشق بالحجارة؛
- (78) 08 غشت 2017: بلاغ للسيد الوكيل العام للملك يعلن فيه عن وفاة السيد عماد العتايي، الذي أصيب على مستوى الرأس خلال مواجهات وأحداث 20 يوليوز 2017 والذي كان في حالة غيبوبة¹⁴؛
- (79) 09 غشت 2017: حدوث مواجهات عنيفة بين القوات العمومية والمحتجين-بعد الانتهاء من مراسم دفن السيد عماد العتايي-بأحياء بوجيبار، حي مرموشة، حي أفزار، حي ميرادور، منطقة كورنيش صباديا وشارع الحسن الثاني. حيث استعمل الرشق بالحجارة وتم إحراق سيارة تابعة للأمن الوطني. كما خلفت الأحداث العديد من الإصابات والاعتداء على الممتلكات؛
- (80) 09 غشت 2017: وقوع أعمال عنف حادة بالشريط الساحلي "صباديا" من طرف محتجين، أغلبهم ملثمين، وذلك باستعمال الرشق بالحجارة. كما حاصر المحتجون سيارة الشرطة وقاموا بتكسير زجاجها واضرام النار فيها بعد ذلك؛
- (81) 12 غشت 2017: تنظيم مسيرة بمنطقة إمزورن، جابت أهم شوارع وسط المدينة، رددت خلالها شعارات تطالب بإطلاق سراح المعتقلين. وقد فضتها القوات العمومية مستعملة عصي دفاع بلاستيكية؛
- (82) 14 غشت 2017: نشر، المحامي عبد الصادق البوشتاوي تدوينة على موقع التواصل الاجتماعي¹⁵ مفادها: "أن السيد عبد الحفيظ الحداد يوجد في غيبوبة تامة بقسم الإنعاش بمستشفى محمد الخامس بالحسمة، نتيجة تعرضه للاختناق بسبب

13. بلاغ العفو الملكي

14. بلاغ الوكيل العام

15. «ABDESADEK EL BOUCHTAOU»

- استنشاقه للغازات المسيلة للدموع بتاريخ 09 غشت 2017". بينما كانت زوجة السيد عبد الحفيظ الحداد قد تقدمت بشكاية ضد الطبيب المعالج بتاريخ 15 غشت 2017¹⁶؛
- (83) 18 غشت 2017:** الإعلان عن وفاة السيد عبد الحفيظ الحداد بالمستشفى الجامعي بوجدة بعد دخوله في غيبوبة تامة منذ 2017/8/11، بسبب مضاعفات حالته الصحية¹⁷؛
- (84) 27 غشت 2017:** اعتصمت مجموعة من المحتجين بمدينة إمزورن، حيث تحول الاعتصام إلى أعمال عنف متمثلة في الرشق بالحجارة؛
- (85) 01 شتنبر 2017:** اعتصمت مجموعة من المحتجين بمدينة إمزورن. وأخذ الاعتصام طابع مسيرة عرفت أعمال عنف متمثلة في الرشق بالحجارة؛
- (86) 02 شتنبر 2017:** نظمت مجموعة من الأشخاص تجمهرا بمدينة إمزورن. وقد أخذ التجمهر طابع مسيرة، تحولت إلى أعمال عنف بالرشق بالحجارة؛
- (87) 03 شتنبر 2017:** اعتصمت مجموعة من الأشخاص وسط مدينة إمزورن. وأخذ الاعتصام طابع مسيرة عرفت أعمال عنف تمثلت في الرشق بالحجارة؛
- (88) 10 شتنبر 2017:** نظمت مجموعة من المتجهرين بمدينة إمزورن متبوعين بمسيرتين. وقد تحول ذلك إلى أعمال عنف بالرشق بالحجارة؛
- (89) 17 شتنبر 2017:** نظمت مجموعة من الأشخاص تجمهرا بمدينة إمزورن، تحول إلى مسيرة وعرف أعمال عنف بالرشق بالحجارة؛

16. بلاغ وكيل الملك

17. بلاغ وكيل الملك

- 90) 24 شتنبر 2017: قامت مجموعة من الأشخاص بمدينة إمزورن بتنظيم تجمعهم متبوع بمسيرة. وقد عرف ذلك أحداث عنف ورشق بالحجارة؛
- 91) 28 شتنبر 2017: قامت مجموعة من تلاميذ إعدادية النصر بمدينة إمزورن باعتصام، عرف أحداث عنف ورشق بالحجارة؛
- 92) 01 أكتوبر 2017: قامت مجموعة من الأشخاص بمدينة إمزورن بتنظيم تجمعهم متبوع بمسيرة، عرفت أحداث عنف ورشق بالحجارة؛
- 93) 27 أكتوبر 2017: قامت مجموعة من الأشخاص بمدينة إمزورن بتنظيم تجمعهم متبوع بمسيرة، عرفت أحداث عنف ورشق بالحجارة.

ملاحق

ملحق رقم 1: إفادة بخصوص إضرام النار بإقامة القوات العمومية

أدلى السيد ح. ب. (شاهد استمع له قاضي التحقيق)، وهو تلميذ بالسنة الثانية من التعليم الثانوي. حيث فصل الشاهد في وقائع حادث إمزورن. وصرح أنه بتاريخ 2017/3/26 حوالي الساعة الثالثة زوالا اجتمع حشد الحراك بساحة المسيرة بامزورن. عندها قدمت سيارة صغيرة سوداء اللون، ترجل منها ناصر الزفزافي وثلاثة أشخاص يجهلهم. وبعد ترديد ناصر والحشد لشعار "لا للعسكرة"، خطب فيهم حول المطالب قائلًا لهم بالحرف الواحد: "إن لم تتحقق مطالبنا سنفعل مثل أجدادنا ونصعد إلى الجبال"، وأضاف ناصر أنه "يتعين علينا استفزاز المخزن ويهيجوه". وعند محاولة الأمن تفرقة

المتجمهرين، ذهبوا إلى الشارع المؤدي إلى سيدي بوعفيف، وذهب ناصر رفقة من قدم معه على نفس السيارة. وعند وصول المتجمهرين قبالة وكالة البنك الشعبي بسيدي بوعفيف (بوكيدان)، لحق بهم ناصر على متن نفس السيارة وأشار إليهم بالالتحاق بثكنة القوات المساعدة، وعدم الاستمرار في مسيرته نحو الحسبية، لأن العدو هو "المخزن".

وأوضح الشاهد أن سند علمه هو مرافقته للجمع، معتقدا أن المسيرة ستكون سلمية. وأنه أخبر حراس الثكنة الثلاث، بأن الحشد في طريقه إليهم، إلا أنهم لم يصدقوه، حتى عاينوا طلائع الحشد التي بادرت إلى الهجوم على الثكنة بالأحجار. وعند مرور حافلة للأمن قاصدة إقامة سكنية للأمن، تبعها الحشد وهاجمها بالحجارة، فهرب مستقلوها نحو الإقامة السكنية. وتمكن المتجمهرين من كسر زجاج الحافلة والاستيلاء على حقائب أفراد الأمن، وأحرقوها بقنينات البنزين.

وأضاف الشاهد أن "الإقامة السكنية أحرقت بفعل إلقاء القنينات الحارقة، وامتداد نيران الحافلة، صعد قاطنوها، ومن فر إليها من رجال الأمن، نحو السطح ومنه قفز بعضهم نحو الخارج، بينما قفز البعض الآخر من النوافذ، وأن بعض المتجمهرين قاموا بإحكام قبضة الباب الحديدية للإقامة السكنية".

وأوضح الشاهد أيضا انه "كان رفقة أفراد القوات المساعدة الذين لم يكونوا مرتدين زيا نظاميا، فقدم عندهم كومنذار البوليس وطلب منهم المساعدة، فذهبوا برفقته، إلا أنهم منعوا من مد عناصر الإقامة بالحبال، إلى أن وصلت تعزيزات أمنية، وسلم أحد أفراد القوات العمومية، خوذة للشاهد لكي لا يصاب على مستوى رأسه بالأحجار، وأن المتجمهرين تمكنوا من إحراق أربع سيارات للشرطة، وعند قدوم شاحنة الإطفاء وسيارة الإسعاف منعوهما بوضع أحجار بالطريق، ورشقهما بالحجارة"، مؤكدا أنه لا يستطيع التعرف على أي أحد من المتجمهرين ومضرمي النيران وواضعي المتاريس بالطريق العمومية وراشقي الحجارة لكونهم كانوا ملثمين.

ملحق رقم 2: أحداث 20 يوليوز 2017

يوم 20 يوليوز 2017، أعلنت السلطات المحلية منع التظاهر. ومع ذلك، فحوالي الساعة والنصف مساءً، تم تنظيم وقفات احتجاجية بجي "ظهار مسعود"، تخللتها أحداث عنف وشغب. وأثناء تفريقها، تم إيقاف بعض المحتجين. وخلال نقل الموقوفين، حوصرت سيارة الشرطة من طرف مجموعة من المتجمعين إثر تدخل عناصر الشرطة، تم توقيف السيد (م. و) وشخصين آخرين. وتم وضعهم داخل سيارتي الشرطة لنقلهم إلى المفوضية. غير أنه ونتيجة أعمال إضرام النار ووضع المتاريس والحواجز، علقت السيارة فوق ركام من التراب. فعمد المتجمعون إلى محاصرتها وألحقوا خسائر مادية بها. وهاجموا أفراد الشرطة الذين كانوا بداخلها بعد فتح الأبواب الجانبية والخلفية. وقاموا بجر السائق (ع.ت) قصد إبعاده عن زملائه واستهدافه جسدياً. فيما حاول البعض الآخر شل حركة الشرطي (ح.ف) وأمسكوا به من يديه بغية الاستيلاء على سلاحه الناري.

ودفعاً للخطر الوشيك على عناصر القوات العمومية، وكوسيلة لتفريق المهاجمين وللدفاع عن نفسه وزملائه من الخطر المحدق به، أطلق الشرطي (ح.ف) ثلاثة عيارات نارية من مسدسه الوظيفي اتجاه الأرض لتفادي إصابة أي شخص بعين المكان. وذلك لأنه لم يتمكن من رفع يده إلى الأعلى لإطلاق الرصاصات في الهواء، نتيجة شل حركته من طرف مهاجميه. حيث أصيب السيد عماد العتاي بشظية من إحدى الرصاصات التي ارتطمت بالأرض.

بعد ذلك، تزلزل الشرطي (ح.ف) ليعاين أن السائق (ع.ت) ما زال يقاوم محاولة سحبه من داخل السيارة من طرف المهاجمين، مما اضطره إلى إطلاق رصاصتين أخريتين تحذيريتين في الهواء لتخليصه من قبضتهم.

أسفرت هذه الاعتداءات على إصابة عدد كبير من موظفي الشرطة من بينهم الشرطي مطلق الأعيرة النارية التحذيرية، وزميله سائق السيارة برضوض بأجزاء مختلفة من جسديهما. كما أصيب الشخص الموقوف (م و) داخل السيارة بدوره بجروح نتيجة الرشق بالحجارة.

نقلت عناصر القوات العمومية بالزي النظامي السيد عماد العتايي إلى المستشفى، رغم ما واكب عملية نقله من رشق بالحجارة ومختلف الأجسام الصلبة من طرف المهاجمين. وبعد ذلك تم نقل السيد عماد العتايي، عبر مروحية خاصة، إلى المستشفى العسكري بالرباط لتلقي العناية الطبية اللازمة.

وتنفيذا لتعليمات النيابة العامة القاضية بموافاتها بمآل الحالة الصحية للمصاب وبتناجج الخبرات المنجزة، بخصوص إطلاق العيارات النارية، تم التوصل إلى ما يلي:

تبين نتيجة تقرير الخبرة الباليستية المنجزة، سواء على القطعتين المعدنيتين اللتين عثر عليهما بمكان الحادث أو على جزء الرصاصة المستخرج من رأس المصاب، أنه تم إطلاقها من السلاح الناري الوظيفي. بالشرطي (ح.ف) وأنها تعود لنفس المقدوف الخاص بخرطوشة رصاصة من عيار 7.65 ملم، التي تجزأت إثر اصطدامها بأرض خرسانية .

وقد صرح الموقوفون على خلقية هذا الواقعة بمحضر النيابة ما جاء من معلومات حول ظروف وملابسات إصابة السيد عماد لعتايي. وهو ما أكده ذلك شهود وموظفي القوات العمومية.

الملحق رقم 3: إفادات زوجة السيد عبد الحفيظ حداد

كان السيد عبد الحفيظ الحداد يعاني من مرض الربو. فقد أفادت زوجته أنه كان بين الفينة والأخرى تتنابه نوبات ناجمة عن هذا المرض. ولذلك، كان يستعمل بخاخا من نوع ventoline ويتناول مجموعة أخرى من العقاقير. وله ملف طبي بالمستشفى الإقليمي محمد الخامس.

وقد صرحت أنه بتاريخ 2017/08/10، شعر زوجها بضيق في التنفس فعملت على نقله إلى المستشفى المذكور، حيث تم إخضاعه للعلاج، قبل أن يغادر المستشفى. وفي اليوم الموالي تعرض لنفس الوعكة الصحية فنقلته من جديد إلى المستشفى. حيث تم الاحتفاظ به بقسم الإنعاش، بعد إحساسه بمضاعفات صحية، وتم نقله بتاريخ 2017/08/16 إلى المستشفى الجامعي بمدينة وجدة، حيث وافته المنية بتاريخ 2017/08/18 .

وقد تقدمت بتاريخ 2017/08/15 (أي قبل وفاة زوجها بثلاثة أيام) أمام المصلحة الإقليمية للوكالة القضائية بالحسبية لتسجيل شكاية بالخطأ الطبي ضد الطبيب الذي كان يؤمن فترة الديمومة الليلية بمستشفى محمد الخامس يوم الجمعة 2017/08/11. ومما جاء فيها، أنه بالتاريخ المذكور حوالي الساعة الخامسة صباحا أيقظها زوجها عبد الحفيظ الحداد وأخبرها أنه يود الذهاب إلى المستشفى لإحساسه بضيق في التنفس. فرافقته إلى قاعة المستعجلات بمستشفى محمد الخامس بالحسبية حيث تلقى العلاجات الأولية، بتزويده بالأكسجين وحقنه بحقنة مزودة بمحلول ventoline. وقد غادر المستشفى في حدود الساعة التاسعة صباحا. وزوال نفس اليوم، وحوالي الساعة الواحدة، أشعرها زوجها أنه لا زال يعاني من ضيق في التنفس. فعملت على نقله مجددا إلى نفس المؤسسة الصحية، فاستقبلها الطبيب المداوم الذي أكد لها أن حالته الصحية تستدعي الاحتفاظ به في المستشفى. وذلك بعدما أنجز له فحصا بالأشعة وقياس نسبة التنفس من طرف الممرضة. وأضافت أنه أثناء قياس نسبة التنفس، من قبل الممرضة، كان زوجها يشعرها أنه يحس بضيق حاد في التنفس. فعملت على ربط الاتصال بالطبيب المداوم في الفترة الليلية، والذي بعد تفقد الحالة الصحية للزوج اتصل هاتفيا بطبيب آخر بقسم الإنعاش وشرح له الحالة الصحية للمريض. وأثناء المكالمة شرع في تحرير وصفة طبية ثم اتصل بطبيب المستعجلات لتسليمها الأدوية مجانا. وقد تسلمت المعنية بالأمر فعلا دواء على شكل سائل بثلاث علب. فعادت نحو الممرضة وسلمتها ذلك، فعملت هذه الأخيرة على حقن الزوج بالسائل المذكور بعرق ساعده الأيسر مع محلول السيروم. وأثناء ذلك شاهدت زوجها يتألم لدرجة نهض من سريره وعمل على نزع كمامة الأكسجين وحقنة السيروم، مما جعل الممرضة تأمرها بالإسراع بالمناداة على طبيب المستعجلات. وأثناء حضوره أخبرها بأنه سيتم الاحتفاظ بزوجها بقسم الإنعاش.

وفي سياق آخر، صرحت زوجة السيد عبد الحفيظ حداد لدى مصلحة الشرطة القضائية بالحسبية أن المحامي (ع) قام بتحريضها على الإدلاء بتصريحات كاذبة بخصوص الأزمة الصحية التي تعرض لها زوجها - قبل وفاته -، طالبا منها ادعاء أن هذا الأخير تعرض للاختناق من جراء الغاز المسيل للدموع، الذي استعملته القوات العمومية، من أجل تفريق التجمهر الذي كان زوجها مشاركا فيه، ومقابل ذلك، عرض عليها مساعدة مادية لعلاج زوجها. وسلم رقمها الهاتفي لشخص

مجهول قام بالاتصال بها، وهو الذي طلب منها لقاءه بالقرب من محطة البنزين، المتواجدة بمدخل مدينة إمزورن، قصد تسليمها مبلغا ماليا، لكنها رفضت عرضه .

وإثر ذلك مثل المحامي (ع ب) أمام النيابة العامة بتاريخ 2018/02/08 حيث تمت متابعته وإدانته ب 20 شهرا نافذا وغرامة مالية قدرها 500 درهم. وفي نفس القضية، تم تقديم السيد (ع. أ.و) الذي صرح أن المحامي المذكور هو من طلب من صديق له (اسمه ح. ع) بأن يتكلف بجمع مبالغ مالية، لفائدة شخص ادعى أنه أصيب أثناء أعمال الشغب وذلك قصد تسليمها لزوجته .

ملحق رقم 4 : شكاية التجار بإقليم الحسيمة

تقدم 136 تاجر صغير، منهم 56 منهم بمدينة الحسيمة و80 آخرين بمدينة إمزورن، بشكاية لدى مصالح الشرطة، مطالبين السلطات بضرورة حماية النظام العام وذلك من جراء الاضرار الثقيلة التي ألحقت بتجارهم.

ملحق رقم 5 : معطيات أولية حول ما ترتب عن الاحتجاجات التي تم تجميعها من متابعة المحاكمات

- 814 مظاهرة، 340 منها تطلبت تأطيرا خاصا
- تفريق 60 مظاهرة؛ أي أقل من 10% من مجموع المظاهرات
- جرح 788 عنصرا من عناصر القوات العمومية: 178 عنصرا من القوات المساعدة و610 من المديرية العامة للأمن الوطني
- نقلت مصادر إعلامية عن محمد الحسين كروط، محامي المديرية العامة للأمن الوطني في مرافعته أمام محكمة الاستئناف، أن الاحداث خلفت في المجموع 902 ضحية:
- 604 من رجال أمن

- 178 من القوات المساعدة
- 120 من الدرك
- 500 إصابة بجروح جسدية في صفوف القوات العمومية
- معاناة 111 عنصرا من عناصر الأمن من مضاعفات عقلية، منهم 34 عنصرا تحت العناية الطبية النفسية
- الحد الأقصى لمدة العجز الكلي المؤقت: 760 يوما
- عدد الأشخاص الموقوفين: 400 شخصا
- عدد القاصرين الموقوفين: (129) منهم 45 احتفظ بهم في الإصلاحية و84 منهم تم تسليمهم لأولياءهم
- عدد الأشخاص الذين يقضون عقوبة سجنية إلى حدود مارس: 55 شخصا
- الوسائل المستخدمة من قبل الشرطة: الدروع الواقية والمهاورات (Tonfas) وقنابل الغاز المسيل للدموع وخرطوم المياه
- نقل محامي الطرف المدني خلال المحاكمة أن الخسائر قدرت:
- أكثر من 25 مليون درهم خسائر مديرية الأمن الوطني
- أكثر من أربعة ملايين درهم بالنسبة للدرك
- أزيد من مليون و160 ألف درهم بالنسبة للقوات المساعدة
- لم تتمكن من مصادرنا المختلفة من التحقق من عدد الجرحى من المدنيين، ويقدرها المجلس بالعشرات
- توصلت السلطات بشكايات من 136 تاجر صغير، منهم 56 منهم بمدينة الحسيمة و80 آخرين بمدينة إيمزورن، يطالبون بضرورة حماية النظام العام وذلك من جراء الاضرار الجسيمة التي ألحقت بتجارهم.

